

نظرية الحال عند الأشاعرة

أهداف الدرس

1. أن أتعرف معنى الحال عند الأشاعرة؛
2. أن أتبين أقوال الأشاعرة في الحال؛
3. أن أتمثل في اعتقادي المذهب الصحيح في الحال.

تمهيد

في الفكر الكلامي نظريات هي محل بحث ومناقشة بين علماء الكلام من الأشاعرة وغيرهم منها نظرية الحال المتعلقة بالصفات المعنوية، وقد اختلفت فيها أقوال علماء الأشاعرة إثباتاً ونفياً وعبارة.

فما هي الحال؟ وما هي أقوال علماء الأشاعرة فيها؟

نص الانطلاق

قال أبو عبد الله البكي رحمه الله: «الأشاعرة اختلفوا في إثبات الحال، فمن نفاها منهم وهم الأكثر؛ فمعنى القادر مثلاً عندهم: هو الذات من حيث قيام القدرة به، فهو اسم للذات باعتبار المعنى القائم بها، فليس عند هؤلاء إلا الذات والقدرة القائمة به، فتارة يعبر عن الذات بما لا يشعر بالصفة كما يعبر بأسماء الذات كالله، وتارة يعبر عن تلك المعاني بما يشعر بها فقط لا بالذات، يقال: القدرة مثلاً معبراً عن الصفة الخاصة، وتارة يعبر بما يشعر بهما معاً كالقادر، وإن المدلول من ذلك هو الذات باعتبار قيام المعنى به، وهذا هو المتبادر من التعبير، ونقل عن الشيخ أن المدلول بقولنا: القادر والعالم مثلاً هو نفس الصفة التي هي القدرة والصفة التي هي العلم من حيث قيامها بالذات، وعلى هذا جرى في أسماء الصفات حيث قال: لا هي المسمى

ولا هي غيره، وأما من أثبت الحال فيقول: إن هناك ثلاثة أمور: الذات، والمعنى القائم به، والحال، وهو كون الذات قادرة، والأولان موجودان والحال ثابتة، وليست بموجودة ولا معدومة». [تحرير المطالب، ص 120].

الفهم

الشرح:

– **الذات:** المراد هنا ذات الله تعالى .

– **لا هي المسمى ولا هي غيره:** ليست عين الذات ولا غير الذات .

– **الشيخ:** أبو الحسن الأشعري .

استخلاص المضامين:

– أستخلص أقوال الأشاعرة في الحال وأثر ذلك .

التحليل

نتناول في هذا الدرس مسألتين:

المسألة الأولى: معنى الحال

الحال في اللغة: الصفة يذكر ويؤنث يقال: حال حسن وحال حسنة، **في الاصطلاح:** عبارة عن صفة إثباتية لموجود غير متصفة بالوجود ولا بالعدم . بل واسطة بين الموجود والمعدوم . [أبكار الأفكار، 605/2] . واحترزوا بقولهم: (لموجود) عن صفات المعدوم فإنها تكون معدومة لا حالا ، وبقولهم: (غير متصفة بالوجود) عن الصفات الوجودية، مثل السواد والبياض ، وبقولهم: (ولا بالعدم) عن الصفات السلبية فهي على ذلك صفة لا موجودة ولا معدومة، ولا تقوم إلا بموجود كالعالمية التي صار بها العالم عند قيام صفة العلم به عالما، والقادرية التي صار بها القادر عند قيام صفة القدرة به قادرا؛ لضرورة ربط الذات بالصفات؛ لما بينهما من التغاير . [شرح المواقف، 1/279 بتصرف].

المسألة الثانية: أقوال الأشاعرة في الحال

أولاً: قول المثبتين للحال

الحال - كما سبق - هي الواسطة بين الوجود والمعدوم ، وقد أثبتتها إمام الحرمين وجماعة من الأشاعرة ، وتردد القاضي أبو بكر الباقلاني في نفيها وإثباتها ، فقال تارة بالنفي وتارة بالإثبات ، وأثبتها كذلك أبو هاشم ومن تابعه من متأخري المعتزلة . [أبكار الأفكار ، 604/2] .

وهؤلاء المثبتون للحال قسموها إلى قسمين: حال معللة ، وحال غير معللة . فالحال المعللة هي الموصوفة بصفة موجودة قائمة بما هو موصوف بالحال ، كتعليل القادرية بالقدرة ، والحال غير المعللة هي التي لم تتصف بما سبق ذكره ، فتكون حالاً ثابتة للذات ، لا بسبب معنى قائم به ، نحو اللونية للسواد ، والعرضية للعلم ، والجوهرية للجوهر ، والوجود عند القائل بكونه زائداً على الماهية ، فإن هذه أحوال ليس ثبوتها لمحالها بسبب معان قائمة بها . [شرح المواقف ، 283/1 بتصرف] . واستند القائلون بالحال إلى أدلة لخصها الآمدي فقال: «قد اعتمد مثبتو الأحوال على الدلالة ، والإلزام:

أما الدلالة فهو أنهم قالوا: الذوات المختلفة كالسواد والبياض مثلاً لا محالة أنهما متفقان في شيء وهو اللونية ، ومختلفان في شيء وهو السوادية والبياضية ، وليس ما به وقع الاتفاق هو ما به وقع الاختلاف ، وإلا كان شيئاً واحداً ، فإذا هما غيران وهو المقصود .

وأما ما اعتمدوه إلزاماً فهو أنهم قالوا: القول بإنكار الأحوال يفضي إلى إنكار القول بالحدود والبراهين وأن لا يتوصل أحد من معلوم إلى مجهول ، ولا سيما صفات الرب تعالى إذ منشأ القول بها ليس إلا قياس الغائب على الشاهد ، وهذا كله محال .

ومما اعتمدوا عليه وهو محض الأحوال المعللة أن قالوا: نحن نعقل الذات ثم نعقل كونها متحركة بعد ذلك ، وليس ذلك إلا حالاً زائداً عليها ، وليس ذلك هو نفس الحركة ، فإننا نعقل المتحرك ونجهل قيام الحركة به ، ولو كان المتحرك وقيام الحركة بالمحل شيئاً واحداً لاستحال أن تكون معلومة مجهولة معاً . [غاية المرام ، ص 30] .

وهذه الأدلة التي ذكرها الآمدي هي عمدة المثبتين للأحوال ، وقد ناقشها الآمدي كما ناقشها غيره من علماء الأشاعرة الذين لم يقولوا بالحال ، وحرروا القول فيها ، وبينوا ضعفها وفسادها .

ثانياً: قول النافين للحال

ذهب الإمام أبو الحسن الأشعري وأكثر الأئمة من أصحابه وقدماء المعتزلة إلى القول بنفي الحال، وهو القول الذي اختاره المحققون من الأشاعرة، وردوا على من قال بالحال وأثبتها بأن بطلانه ضروري؛ لأن الموجود ما له تحقق، والمعدوم ما ليس كذلك، ولا واسطة بين النفي والإثبات ضرورة واتفاقاً.

وبعبارة أوسع أن يقال في الرد: ما من ثابت إلا وهو في الحقيقة موجود إذ لا واسطة بين العدم والوجود، ولو ثبت بينهما واسطة لجاز أن يخرج الشيء من العدم إلى الثبوت ثم من الثبوت إلى الوجود، كما جاز أن يخرج من القيام إلى القعود ثم من القعود إلى الاضطجاع؛ إذ كان القعود واسطة بين الطرفين، ويترتب على القول بثبوت الحال «أن تكون الأمور أربعة أقسام:

- موجودات وهي التي وجدت في الخارج بحيث ترى؛
- ومعدومات وهي التي ليس لها ثبوت أصلاً؛
- وأحوال وهي التي لها ثبوت لكن لم تصل إلى درجة الموجود حتى تُرى، ولم تنحط إلى درجة المعدوم حتى تكون عدماً محضاً.
- وأمور اعتبارية، وهي على قسمين: أمور اعتبارية انتزاعية كقيام زيد فهو أمر اعتباري انتزاعي؛ لأنه انتزع من الهيئة الثابتة في الخارج، وأمور اعتبارية اختراعية كبحر من زئبق، فهو أمر اعتباري اختراعي؛ لأنه اخترعه الشخص... وعلى القول بنفي الأحوال أن تكون الأمور ثلاثة: موجودات، ومعدومات، وأمور اعتبارية بقسميها». [تحفة المريد للبيجوري، ص 89 بتصرف].

التقويم

1. أبين أقوال الأشاعرة في الحال وأناقش أدلتهم.
2. ما سبب اختلاف الأشاعرة في القول بالحال إثباتاً ونفياً.

الاستثمار

قال الإمام السنوسي رحمه الله: «وفي عد الوجود صفة على مذهب الأشعري تسامح؛ لأنه عنده عين الذات وليس بزائدٍ عليها، والذات ليست بصفة، لكن لما كان الوجود توصف به الذات في اللفظ، فيقال ذات مولانا موجودة، صح أن يعد صفة على الجملة، وأما على مذهب من جعل الوجود زائداً على الذات كالإمام الرازي فعده من الصفات صحيح لاتسامح فيه، ومنهم من جعله زائداً على الذات في الحادث دون القديم، وهو مذهب الفلاسفة»

[شرح أم البراهين بحاشية ، ص 74].

أتأمل النص وأجيب عن الآتي:

1. أبين موقف أبي الحسن الأشعري والإمام الرازي من صفة الوجود.
2. أبين سبب الخلاف بين الإمامين وعلاقة ذلك بموضوع الدرس.

الإعداد القبلي

أراجع كتب العقيدة وعلم الكلام وأقوم بالآتي:

1. أبحث عن معنى كلام الله تعالى عند الأشاعرة.
2. أبحث عن أدلة إثبات كلام الله تعالى عند الأشاعرة.